مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

أثر الاقتصاد على الاستقرار السياسي في ليبيا
دراسة مقارنة مع مصر وتونس (خلال الفترة 2011 - 2017)

أم العز علي الفارسي [1*]

[1] أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد/ جامعة بنغازي

تاريخ الاستلام : 01 / 04 / 2020 تاريخ القبول : 03 / 05 / 2020

الملخص

تنطلق ورقة العمل هذه من فرضية مفادها أن تحسن مستويات الأداء الاقتصادي في بلد بثرواته النفطية كليبيا من شأنه أن يضع حلولا للمشاكل السياسية والأمنية التي تعاني منها البلاد. اعتمدت هذه الورقة منهج التحليل الوصفي، والتحليل المقارن، لتبيان أثر الاقتصاد على الاستقرار السياسي لدول ما سمي بالربيع العربي، ومحاولة لفهم حالة الانفلات الأمني وتردي الأوضاع المعيشية التي تزامنت مع الفترات الانتقالية للدولة الليبية بالتركيز على: الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل وتحقيق التوظيف الكامل. وخلصت الدراسة إلى أن المواطن في ليبيا يعاني من تردي مستوى المعيشة، الناتج عن اختلالات هيكلية متوارثة في المؤسسات الخدمية ولاسيما القطاعات الاقتصادية، نتج عنها عجز في الموازنات ومعدلات مرتفعة للبطالة في أوساط الشباب، وانعدام الشفافية وانتشار الفساد و انهيار كامل لشروط المؤسساتية والعجز السياسي وتردي الحالة الأمنية. وهذا ما تعاني منه بقية دول الربيع العربي بالرغم من أنها تمتلك لمقدرات بشرية شابة ومتعلمة، إضافة إلى ثروات وقدرات وخبرات في الداخل ومن الخارج قادرة على القيام بتلمس مستهدفات التنمية في هذه الدول. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تقليص المرحلة الانتقالية في هذه البلدان والوصول إلى نظام حكم ديمقراطي يوفر مناخا اقتصاديا يسهم في الاستفادة القصوى من عوائد الثروات الوطنية، لاسيما في ليبيا.

الكلمات المفتاحية:

الاستقرار السياسي الليبي-الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي-العدالة في توزيع الدخل-تحقيق التوظيف .

Abstract

This working paper is based on the assumption that the improvement of the levels of economic performance in a country with its oil wealth, such as Libya, would put solutions to the country's political and security problems. This paper adopted the descriptive analysis approach and the comparative analysis to show the effect of the economy on the political stability of the countries of the so-called Arab Spring, and an attempt to understand the state of insecurity and the deterioration of living conditions that coincided with the transitional periods of the Libyan state, focusing on: Social and economic stability, Fairness in income distribution, Achieving full employment. The study concluded that the citizen in Libya suffers from a deterioration in the standard of living. The result of structural imbalances inherited in service institutions, especially economic sectors, has resulted in budget deficits and high rates of unemployment among young people, lack of transparency, widespread corruption, a complete breakdown of institutional requirements, political deficiencies, and a deteriorating security situation. This is what the rest of the Arab Spring suffers from, despite the fact that it has young, educated human capital. In addition to wealth, capabilities, and experiences at home and abroad that are able to carry out the development goals in these countries. The study concluded the need to reduce the transitional phase in these countries and achieve a democratic system of government that provides an economic climate that contributes to maximizing the benefits of the national wealth, especially in Libya.

Keywords: Political stability, Social and economic stability, Fairness in income distribution, Achieving full employment, Libya.

1. المقدمة:

يعاني المواطن في ليبيا من تردي مستوى المعيشة، وانهيار البنية التحتية لكثير من المرافق، وتدني في الخدمات التعليمية والصحية والبيئية، و شح مصادر الدخل، مع اختلالات هيكلية متوارثة في المؤسسات الخدمية والقطاعات الاقتصادية خاصة، نتج عنها عجز في الموازنات ومعدلات مرتفعة للبطالة في أوساط الشباب، وانعدام الشفافية وانتشار الفساد بكل أشكاله ولاسيما الإداري والاقتصادي، مع انهيار كامل لشروط المؤسساتية والعجز السياسي وتردي الحالة الأمنية.

أدى إلى تنامي الشعور الشعبي ولاسيما بين الشباب إلى الثورة في فبراير 2011م، نتيجة الإحساس بالظلم ، وضعف الانتماء لبلد أضاعت حقوقهم وأغلقت أبواب المستقبل في وجوههم، واستئثار قلة بالثروات، وتردي التنمية وانهيار قطاع الخدمات، والحجر على الحريات، وغياب لحق المشاركة في إدارة شؤون البلاد .

يري توماس كون في كتابه (بنية الثورات) أن التقدم لا يحدث بالتراكم ولكن بالثورات والانقلابات الكبرى إنه التغير بمعناه الحقيقي الذي يحفر الموروث ويقيم انساقا جديدة، ذلك ما أجمعت عليه ثورات الربيع العربي، التي ابتليت بنظم تسلطية وحزب وحيد يمجد الحاكم ويقيم حوله جوقة من المنتفعين، بينما باقي الشعب من الفئات المحرومة، لا تتأثر بعمليات التسييس والتعبئة التي تعمل عليها هذه الأنظمة، ذلك أن وجود معاقل

* للمراسلات الي أم العز علي الفارسي:

البريد الإلكتروني : zazafarsi@yahoo.com

للامتيازات وعدم المساواة تستلزم فعلا ، لا يعادله إلا ثورة عارمة تزلزل أركان مثل هذه النظم .[1]

غير أن النتيجة لهذه الثورات كانت ما نحن فيه اليوم من تخبط سياسي، وعجز مؤسساتي وتردي للأمن والاستقرار وهيمنة للسلاح، وحالات احتراب في عدة جبهات، أعاقت المؤسسة العسكرية عن توجيه سلاحها للإرهاب والتطرف، وبعد مرور ما يزيد على الخمس سنوات من سقوط الدكتاتورية، يجد الليبي نفسه أمام سؤال؛ ترى هل من مؤشرات على استقرار ليبيا بعد ما دفعت من الأرواح والدماء؟ لاسيما مع وجود السلاح وتضارب المصالح والتجاذب السياسي الذي تسيطر على مقاليده مصالح جهوية وأطماع دولية استغلت فيها حداثة التجربة السياسية وغياب الروح الوطنية عند من تولوا العملية السياسية ومنهم من رفض الانصياع لاعتبارات الديمقراطية، وتداول السلطة، هذه الأسئلة تشكل صلب موضوع هذه الورقة التي تناقش أثر العامل الاقتصادي على الاستقرار في ليبيا.

2. أهمية الموضوع:

أكد منظرو العقد الاجتماعي (هوبز، لوك، روسو) قاعدة التنازل عن بعض الحقوق والحريات مع الالتزام بالواجبات التي تسنها السلطة وصولا إلى تنظيم الحياة وتحقيق الأمن الاجتماعي وتوفير السلع والخدمات ليعيش الإنسان آمنا مستمتعا بقدر من الرفاه وفق ما تبذل الجهود .[2]

وهذا يؤكد المقولات والأدبيات التي ترى أن الاقتصاد هو المحرك الأول لكل مساعي التحرر، وأسباب الصراع غالبا ما ترجع إلى متغيرات اقتصادية، فتحقيق مصالح الأقلية الغنية على حساب الأغلبية الفقيرة والمهمشة، تؤدي إلى اتساع الفجوة بين أبناء الشعب الواحد، وهنا تبدأ الصراعات التي تأخذ أشكالا متعددة ، يكون بعضها انتصارا ضد الظلم، وبعضها تحقيقا للكرامة التي تهدر تحت معاول الفقر وبعضها رغبة في التغيير، وفي مجملها تكون مطلبا للحرية والعدالة الاجتماعية، التي لا معنى لها إن لم تكن ضمانات اقتصادية مقابل ما يبذل من جهد وما يتوفر للدولة من مقدرات يفترض أن يتصرف فيها لتوفير احتياجات المواطن من السلع والخدمات، ويكون ذلك في شكل سياسات استخراجية وتوزيعية، توفر للمواطن ما يحفظ له كرامته ويكفل له الحياة الأمنة، ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة التي تركز على أهمية الرفاه الاقتصادي في تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن في ليبيا التي أنهكتها الصراعات السياسية والعسكرية منذ سقوط نظام القذافي، وحتى لحظة إنجاز هذه الورقة التي تشهد يومياتها صراعا عسكريا علي موانئ النفط في وسط ليبيا ومساعي أطرافٍ ليبية بدعم دولي على افتكاكها من السلطة الشرعية المنتخبة وجيشها الوطني، مما يؤكد أن الحرب في ليبيا اليوم ليست حربا جهوية بقدر ما هي تأكيد لرغبة الاستحواذ على مال يجلب السلطة، وسلطة تستحوذ على المال ، ودون تفكير في مستقبل وطن أو احتياجات مواطن.

3. آثر الاقتصاد على استقرار الدولة في ليبيا وبنائها:

تنطلق ورقة العمل هذه من فرضية مفادها أن تحسن مستويات الأداء الاقتصادي ، في بلد بثرواته النفطية كليبيا من شانه أن يضع حلولا للمشاكل السياسية والأمنية التي تعاني منها البلاد. ويدفع المواطن جراءها أثمانا باهظة في حرب بتكلفة عالية من الأرواح، وإهدار للثروات وتخريب في المدن، وإنهاك لقطاع الخدمات ، وشح في إمكانيات العيش ، وانحدار لمستويات الأمن والسلامة إلى أقل المستويات، مع مخاوف من أن يؤدي هذا المشهد العبثي إلى تقسيم البلاد التي عاشت موحدة منذ تعديلات دستور الاستقلال سنة 1963م.

4. لماذا الثورة ؟

انتقلت عدوى الثورة من المقاربة التي حدثت بين (تونس و مصر و ليبيا) الدول العربية التي قامت في كل منها ثورة أطاحت برمز من رموز الطغيان والاستبداد في عالمنا المعاصر بتزامن وتنسيق تاريخيين، فيما سمي بثورات الربيع العربي التي شهدتها أواخر العام 2010/، وبدايات العام 2011م. ترتكز أسبابها على مظالم سياسية واجتماعية واقتصادية، لا تخل بالضرورة من الانعطاف علي مفهومي (دولة الرعاية والدولة الريعية) بالرغم من الخلط الشائع بين المفهومين ، فبينما ينصرف الأول الى حكومة تقدم سياسات تخفف حدة الفوارق الاجتماعية عبر مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تحقيق الاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والصحية والبيئة، بأنماط مختلفة تعكس اختلافات في غنى هذه الدول وفقرها كما يعكس البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلاقات الاجتماعية والتكوينات التاريخية كما هو حال مصر وتونس، بينما ينطبق نموذج الدولة الريعية على ليبيا التي يعتمد دخلها على ريع النفط الذي يعد من هبات الطبيعة ، وتنحصر حوله الحياة الاقتصادية التي تحدد مستوى المعيشة ، ولا يرتبط ذلك بالجهد أو الانتاجية المبذولة ولكن بالعرض والطلب ، ورغم تباين مستوى الدخل وعدد السكان والطبيعة الجغرافية من حيث كبر الدول الثلاث وصغرها وغناها وفقرها إلا أن إمكانية المقارنة بين شعوبها اقتصاديا قائمة على اعتبارات موضوعية أدت إلى الثورات وفقا لمنطق التاريخ ولمحددات ومبادئ برامج دولة الرعاية، فلا توجد اختلافات كبيرة بين الدول الثلاث في نتائجها النهائية ، من حيث الإطاحة برأس النظام، ولكن الفروق ظهرت واضحة فيما بعد، ففي كل من مصر وتونس حدث استقرار نسبي، سياسيا وعسكريا بينما ظلت ليبيا على غير التوقعات في صراعات سياسية وعسكرية مازالت مستعمره.

5. منهجية البحث:

اعتمدت هذ الورقة منهج التحليل الوصفي ، والتحليل المقارن أحيانا لتبيان أثر الثورات على الاستقرار الاقتصادي لدول ما سمي بالربيع العربي ، ومن ثم أثر الاقتصاد على الاستقرار السياسي ، ولاسيما مع مصر وتونس وصولا لتحليل الحالة في ليبيا، في محاولة لتناول موضوع أثر الاقتصاد على استقرار ليبيا على وجه التحديد، لاستنباط الأسباب ووضع الحلول لحالة الانفلات الأمني وتردي الأوضاع المعيشية التي تزامنت مع الفترات الانتقالية للدولة الليبية.

يعتمد البحث على محاولة لتحليل أهم المبادئ التي تتحكم في الاستقرار الاقتصادي التي كان على النظام المستحدث العناية بها، وهذه المبادئ هي :

- الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- العدالة في توزيع الدخل.
- تحقيق التوظيف الكامل.[3]

فتحقيق أمن الوطن واستقراره ورقي المواطن والمحافظة على وحدة التراب الوطني، وصون المجتمع من التفتت تعتبر من الأهداف الأساسية للحكومة، وقد تطورت هذه المتطلبات نتيجة التحول الاجتماعي الذي تضمن تغيير أولويات الناس ومستويات المعيشة التي يمكن أن يقبلوا بها، لاسيما مع تطور الدولة الديمقراطية التي تعتمد المواطنة واجباً يؤدى وحقاً ينال ، وتوافر الخدمات على أساس من أداء الواجبات.

1.5 الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي:

كان من المتوقع في المدى القصير بالنسبة لنتائج ثورة فبراير 2011 في ليبيا ، أن المبادرات المحلية تستدعي سياسات عامة تواجه التضخم وزيادة الدعم والإنفاق الحكوميين والبطالة التي كان يعانيها الشباب، في ظل العجز الحكومي ، وما كان لثورة أن تنجح إلا بإنجاح الاقتصاد الذي يترجم في شكل سياسات عامة تساهم في رفاهية المجتمع، لأنه لا حرية ولا كرامة بدون ضمان العيش الكريم، من خلال مورد رزق يضمن دخلا للمواطن وفرصة عمل حقيقية وسلعة في متناول يديه، ، ووضع حلول سريعة للمشكلات التي ترتب عليها الثورات، لاسيما ما يرتبط بالإنسان عصب

[1] تفصيل أوفى في توماس كون/ ترجمة: شوقي جلال ، بنية الثورات. سلسلة عالم المعرفة 168 (الكويت/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) 1992.

[2] جان جاك روسو . ترجمة/ عادل زعيتر، العقد الاجتماعي (مصر/ مؤسسة هنداوي للعلوم والثقافة) 2015

[3] مجموعة بحاث، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) من ص ص 124 :126

النمو والتنمية الاقتصادية. إن التغيير لصالح الحريات والعدل الاجتماعي والاقتصادي، والشراكة في الحياة السياسية مع الشعوب، لن تكون ممكنة بلا حركات شعبية، وانتفاضات وثورات تتجاوز الممكن والمعقول. ذلك أن الأوضاع الاقتصادية العربية تؤكد أن أغلب المؤشرات تؤكد ضرورة التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي .

فلا حرية بلا نزاع أو صراع ولا حقوق أو عدل اجتماعي من دون سعي وراء تحقيقها، فمعدلات البطالة والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية لمقابلة الطلب المتنامي عليه، لاسيما في الدول الأقل نموا باتت خطرا قبل أن تكون مطلبا لشعوب هذه الدول، وقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية وفقا لدليل التنمية البشرية الذي أعده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2010 م، حوالي (0’588) وهو ما يقل كثيرا عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، البالغ (0،844)، وهذا يؤكد أن الأزمات المعيشية وانعدام الاستقرار والحاجة إلي التغيير لا تعاني منه ليبيا وحدها.[4]

ولكن ليبيا قادرة على مواجهة هذه الأزمات لو نظر صناع القرار بعين الحكمة إلى أولويات توظيف عوائد النفط من أجل التنمية. وهذا ما لم يحدث، إذ تعاني ليبيا من ويلات الحرب الأهلية، مع وجود حكومتين (حكومة مقرها طرابلس يساندها المؤتمر الوطني العام) وحكومة مقرها طبرق (يساندها البرلمان المنتخب)، والمواجهات المسلحة في حقول النفط، وأسعار النفط المنخفضة. وتعتمد ليبيا على النفط الذي يسهم بنسبة 98% بحسب تقديرات متخصصين، من صادراتها وإيراداتها. وتمت الموافقة على موازنتين منفصلتين في عام 2015، فقد وافقت حكومة المؤتمر الوطني - إن جاز التعبير - حكومة الإنقاذ على ميزانية حجمها 42.9 مليار دينار ليبي، مع تصدير نصف مليون برميل يوميا من النفط بسعر يبلغ 50 دولارا للبرميل، وهذه الموازنة تمثل فيها أجور موظفي الحكومة والقطاع العام ورواتبهم وإعانات دعم الغذاء والوقود أكثر من نصف الإنفاق في الموازنة. ومع ظهور تأثير الضغوط الناجمة عن أسعار النفط المنخفضة، قرر المؤتمر الوطني العام إصلاح إعانات الدعم الضخمة للغذاء والوقود، استرشادا بمقترحات بعض المهتمين والأكاديميين المتخصصين في الاقتصاد، لتحل محلها تحويلات نقدية شهرية بمبلغ 50 دينارا (36.5 دولار) لكل مواطن، لكن الفكرة قوبلت بالرفض من جانب البرلمان. وفيما ارتفع عجز المالية العامة إلى مستوى قياسي يُقدَّر بنحو 60 % من إجمالي الناتج المحلي في 2016م. ولجأت حكومة الإنقاذ بطرابلس إلى السحب من احتياطيات البنك المركزي التي انخفضت إلى 70 مليار دولار في 2016 من 120 مليار دولار في 2012.

وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن خطر نفاذ احتياطيات ليبيا خلال أقل من أربعة أعوام بحسب تقديرات مختصين. ولجأت حكومة البرلمان في طبرق إلى الاقتراض من البنك المركزي. وتعرَّض الدينار الليبي لضغوط كبيرة بسبب انخفاض عائدات التصدير نتيجة لهبوط أسعار النفط وتراجع إنتاج النفط والعقوبات الدولية على تصدير العملة الورقية من الدولار إلى ليبيا منذ عام 2013. ويجري تداول الدينار الليبي في السوق السوداء الموازية بسعر يقارب ثلاثة أضعاف السعر الرسمي المعمول به في البنك المركزي.[5]

2.5 العدالة في توزيع الدخل:

وهنا لم تعد الشعوب تسأل فقط عن الخبز وحده، أو عن رفع الأجور أو حل مشكلة الإسكان وخفض مستوى أسعار السلع الضرورية، أو البحث عن وظيفة تضمن لقمة العيش، لأن كل هذه المطالب تصبح في وقت ما فقط جزءا من مشكلة كبرى، لأن الثورات تكون هنا للكرامة وتوفير الحقوق الاقتصادية الكلية من تعليم ورعاية صحية ومستوى معيشي لائق.

لاسيما إذا لم يشعر الإنسان بثمار التنمية والنمو الاقتصادي، وهو ما تؤكده الشواهد من أن منافع النمو الاقتصادي لم تتساقط تلقائيا، بل شعر الناس أن هذه الثمار تركزت في مناطق أعلى دون أن تصل إليهم، وهو عكس ما تنبأت به أغلب النظريات الاقتصادية التقليدية، ولذلك كان التفاوت الكبير بين أبناء المجتمع، والشعور بعدم العدالة، مدعاة للانفجار والسعي القوي للتغيير، أملا في الوصول إلى ما تصبو إليه تطلعاتهم في العيش بدولة عادلة.

قد كان لثورتي مصر وتونس تداعيات ملحوظة على اقتصاد البلدين. وكان لصندوق النقد الدولي تقديرات لاقتصاد الدولتين، فقد قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) بنحو 1% لكلا البلدين في عام 2011، بعدما كانا قد حققا نموا بواقع 5 % و3.7% قبل الثورة في أوائل 2010. وكان التأثير الأكبر قبل الثورات وبعدها قد طال قطاعات التصنيع والسياحة والاستثمارات الأجنبية، كما تأثر معدل البطالة والتضخم بشكل سريع تجاه الارتفاع، فقد انخفض الإنتاج الصناعي في تونس بواقع 13% في يناير 2011، بينما هوت السياحة، التي تساهم بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي، بواقع 40 % خلال الشهرين الأولين لعام 2012. وفي مصر، انخفض عدد السياح بنحو 81 %، خلال شهر واحد، وكان لتحويلات العاملين في الخارج نصيبها من تداعيات الاضطرابات، إذ إن عودة أكثر من 100 ألف عامل مصري تقريباً من ليبيا نتيجة الأحداث الدائرة هناك من شأنها أن تهوي بتحويلات المصريين العاملين في الخارج، كما عانى ميزان المدفوعات المصري، وحقق عجزاً يتراوح بين 10 و12 مليار دولار في السنة المالية 2012/2011، وعلى نحو مماثل، يتوقع معهد التمويل الدولي أن يصل صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، الذي يساهم بنحو 3 % من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 2.5 مليار دولار فقط في عام 2011، وهو بذلك يمثل انخفاضا بواقع 60% عن مستواه للعام السابق، بعدما سجل 9 مليارات دولار في المتوسط سنويا خلال السنوات الخمسة الماضية، كما تعاني مالية بعض حكومات دول "الربيع العربي"، المتأثرة أصلا بتراجع الناتج الاقتصادي وإيرادات الضرائب، من اضطرارها إلى زيادة الإنفاق العام، وإجراءات الدعم التي وعدت بها الحكومات السابقة.

فالحكومة المصرية قبل قيام الثورة ، كانت قد التزمت زيادة رواتب موظفي القطاع العام بنحو 15 %، بالإضافة إلى إجراءات دعم للسلع الغذائية بقيمة 1.2 مليار دولار. كذلك الحال بالنسبة لتونس التي كان يتوقع أن تزيد الإنفاق على الرعاية الاجتماعية وإجراءات الدعم الحكومي، ولكن ما نلفت النظر إليه أن هذه الوعود لم تحظ حتى - الآن - باهتمام الحكومات الحالية، بالرغم من الإدراك بأن الاستجابة لها كان من الممكن أن يجنب بلدانهم الكثير من الفوضى والاضطراب، فهل الفترة الزمنية التي يتوقع فيها الإصلاح ما تزال قصيرة، بالنسبة لعمر هذه الثورات؟[6]

حيث ألقت التوقعات أيضا بارتفاع العجز في الميزانيات، الذي يقدر صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة في مصر نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 4.7% في تونس في عام 2011، وبالنسبة لمعدل النمو في الاقتصاد المصري، فقد حققت مصر قبل الثورة معدلا للنمو وصل وفقاً لآخر التوقعات إلى ما يقرب من 7 %، ولكن المؤكد أن هذا النمو لم يشعر به المواطن على الإطلاق، نظراً لتفاقم معدلات البطالة والفقر وارتفاع المستوى العام للأسعار. فقد قفزت نسبة البطالة إلى نحو 12% نصفهم في أعمار بين 21 و25 عاما، كما ارتفع التضخم إلى أكثر من 10% وفي جانب التنمية البشرية، فقد أكدت بيانات الاقتصاد المصري أن نسبة الفقر بلغت 40 %، وأن الفقراء يستحوذون فقط على (دولارين) في اليوم، الاقتصاد المصري يواجه تحديات خطيرة تتطلب جهوداً من الأنظمة الجديدة الحاكمة لوضع برامج وخطط تنموية سريعة، للخروج من سوء حالة الاقتصاد، لاسيما وأن حجم الدين العام تجاوز التريليون ومائتين مليار جنيه، الأمر الذي يشكل خطراً على الاقتصاد بسبب

[4] مزيد من التفاصيل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2010م.

[5] يقدم هذا الموقع تفاصيل وافية عن تذبذب أسعار النفط ومختلف تأثيراتها على الدول المنتجة في التقارير المعنونة (الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) http://www.albankaldawli.org/ar/region

[6] المزيد في أحمد حلمي عبد اللطيف، اقتصاديات دول الربيع العربي، www.majalla.com/arb/tag/economics

تخطي الحدود الأمنة المتعارف عليها بالنسبة لحجم الديون.[7]

أما في تونس فقد تجاوزت معدلات الفقر نسبة الـ24 %، كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 40% في عام 2011، وبلغ عجز الموازنة العامة نحو 5%، وهي نسبة تنعكس سلبياً على مستوى الأسعار، التي يتحمل عبأها المواطن البسيط. هذا بالإضافة إلى انخفاض إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13 %، إلى 8 %، وتراجع النمو في قطاع الصناعة بشكل ملحوظ، علاوة على تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض الأجور وزيادة التفاوت بين الطبقات. كما انخفض معدل النمو الاقتصادي ليتراوح بين صفر و1% عام 2011، مقارنة بمعدل نمو اقتصادي يصل إلى 5.4 % في عام 2011، وهو معدل كان متوقعا قبل أحداث الثورة للعام نفسه.[8]

والملاحظ أن في هذه البلدان طبقتين إحداهما غنية غنى فاحشا قليلة العدد، والأخرى فقيرة، بالإضافة لتهميش الطبقة الشبابية المتعلمة التي تمثل حوالي 50% من إجمالي السكان في البلدان العربية، وتشكو هذه الطبقة من البطالة، لاسيما بين حاملي الشهادات الجامعية، وعدم احترام حقوق الإنسان، أما المسببات الخارجية للثورات العربية فترجع إلى أن الإصلاحات الجذرية التي نادت بها الحكومات العربية، كانت بتأثير مباشر من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ فترة ثمانينات القرن الماضي، التي لم تؤت ثمارها، وبقيت في غالب الأحيان غير مكتملة في العديد من الأنشطة القطاعية، وبالأخص الاجتماعية، إلى جانب انخفاض التدفقات التحويلية الخارجية، نتيجة انهيار أسعار السلع الأولية الزراعية التي تصدرها البلدان النامية للبلاد المتقدمة بنسب تتراوح بين 30 و40 %، وقد صاحب هذه الآثار انخفاض ملحوظ في تمويل المشاريع الإنمائية الأجنبية في عدة قطاعات اجتماعية كالصحة والنقل والسياحة، كما تأثر حجم صادرات البلدان العربية بشدة، حيث سجلت الصادرات انخفاضا تخطى 30 %، في حين أن الواردات لم تسجل سوى 18 %، مما أدى إلى العجز في الميزان التجاري بحوالي 60 % ، و14 % لقطاع الخدمات إلى جانب انخفاض إيرادات السياحة بحوالي 45%، نتيجة اختلال الأمن في هذه البلدان بعد ثورات 2011 .

أما في ليبيا فإن الكثيرين يرون أنه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة عام 1969م، فقدت ليبيا فرصا عديدة للتنمية والنهضة التي كانت متوقعة من خطط التنمية التي رسمت في العهد الملكي (1951،1969) الذي حكمت به دولة ليبيا منذ الاستقلال حتى استيلاء نظام القذافي على الحكم، فالحكم الشخصي الذي اعتمد على العائلة ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم. بل واستخدام تلك الثروة في شراء الأنصار، وترويض المعارضة أو قمعها.

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد على 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، في خطط تنموية وسياسات استراتيجية من تعليم وصحة وإسكان وتصنيع وتوظيف، استأثرت بالثروات دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته، إضافة إلي إهدار الثروة علي استثمارات خارجية في أفريقيا خاصة ، لكسب مؤيدين. ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها نظام القذافي الذي شابت فترة حكمه كثير من التغيرات السياسية في شكل نظام الحكم وآليات السلطة أدى الى إهدار أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي .

وتشير تقارير إلى أن القذافي وأولاده كانوا مولعين بشراء الأسلحة من حساب ثروة المجتمع الليبي ، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب. مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فُرض على ليبيا لعقود طويلة استطاع النظام خلالها تبرير إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة.

وكانت فترة الانفتاح على الغرب خلال مشروع سيف الإسلام القذافي الإصلاحي ليبيا الغد، أن أدى إلى تدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003م، للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قُدرت تكلفتها ببلايين الدولارات (150 بليون دولار)، لم يحمل كثير تغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع مع تزامن ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقه الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، في الحد من آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع، وتنامي الضيق الشعبي من سياسات النظام لاسيما وأن خيرات بلادهم تنهب دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات، مع شعور عارم بعدم جدوى مشاريع الاصلاح الموعودة نتيجة التعارض الواضح للعيان بين برامج الإصلاح التي قادها رئيس الوزراء شكري غانم (2003-2006) مدعومة من سيف القذافي، مع مصالح اللجان الثورية المقربة من العقيد القذافي المتمثلة في بعض قيادات الحرس القديم من اللجان الثورية، ورجال الأعمال الذين تضررت مصالحهم بفك الحصار عن ليبيا والانفتاح على الغرب.[9]

ومع تولي السلطات الانتقالية لزمام الأمور في ليبيا بعد 2011، ظل جل الدخل القومي متركزا في النفط وإنتاجه وتصديره ، ويتم من حقول وموانئ أغلبها في شرق ليبيا، ووسطها، حيث تحرس الموانئ والمنشآت النفطية من قبل قوى حرس المنشآت النفطية التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، وذلك بعد هزيمة قوات الجضران، وما تلاها من محاولة لما يسمى بسرايا الثوار لاستعادتها، غير أن عائدات النفط انخفضت عما كانت عليه عام 2014 بحوالي ستة أضعاف أو سبعة ، كما انخفض الإنتاج إلى حوالي 400 ألف برميل من أصل 1.5 مليون سابقاً. وكان سعر البرميل فوق مئة دولار واليوم بات حوالي 30 دولاراً .

علماً بأن ليبيا تعتمد بصورة كلية على النفط والغاز، وهذا يشكل تهديدا للاقتصاد الوطني، كذلك الأمر بالنسبة إلى الدينار، الذي يشهد انهياراً للقيمة في مواجهة العملات الصعبة، العائدات النفطية توزع أغلبها مرتبات على العاملين في القطاع العام، الذين يشكلون وفقا للإحصائيات الليبية الصادرة عن مركز المعلومات حوالي 80% من القوى العاملة الليبية، وفي جلها قوى غير منتجة، تتولى وظائف شكلية تقليدية وأغلب العاملين في الدولة بمختلف قطاعاتها شبه منقطعين عن العمل لاعتبارات أمنية، ولا يلتزمون بأعمالهم نتيجة غياب الرقابة الصارمة وبعضهم يتحجج بالنزوح أو انعدام الأمن، كما تهدر العائدات أيضاً في صورة دعم للسلع الأساسية كالسكر والأرز والزيت ومشتقات النفط، التي تشهد عمليات للتهريب غير مسبوقة نحو مصر و تونس والجزائر وتشاد والسودان والنيجر، وفقا لتقارير ومشاهدات موثقة.

ومازالت الدولة تسدد الرواتب بالدينار وبشكل غير منتظم، وإذا استمرت أسعار النفط على ما هي عليه من انهيار ، إلي جانب التهديدات العسكرية والمناوشات بين الحرس المنشآت وما يسمى بسرايا الدفاع عن بنغازي ، فسيكون المستقبل الاقتصادي لليبيين غير مضمون إذا استمرت حياتهم مرهونة لعائدات قطاع النفط .[10]

---

[7] الشيماء عبد السلام إبراهيم، العوامل الداخلية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة 2015

[8] سالم زواوي, سبب أحداث العنف في تونس
ttp://www.shabwaonline.com

[9] محمد عاشور مهدي، في أسباب الصراع المسلح في ليبيا، تقارير ومقالات علي
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

[10] مزيد من البيانات التفصيلية عن الأوضاع الاقتصادية في موقع وزارة المالية على الإنترنت /http://www.mof.gov.ly

3.5 تحقيق التوظيف الكامل:

من أهم المؤشرات الاقتصادية التي كانت سبباً رئيسا لاندلاع ما سمي بثورات الربيع العربي؛ ارتفاع نسب البطالة، فمن المتوقع أن يتجاوز عدد الباحثين عن عمل في الوطن العربي عام 2015 أكثر من 52 مليوناً، مقابل 32 مليون شخص سنة 2010، وهو بالطبع رقم مفزع، وهذا العدد يتزايد عاماً تلو الآخر بطريقة لا يمكن خفضها، إذ لم تكن هناك إجراءات وخطط تعمل على خفض هذه النسبة بالعمل على إنشاء مشاريع، تعمل على توفير فرص عمل مناسبة، وفي هذه الحالة تأمل الشعوب أحيانا في وجود حكام لا يسيطرون علي مقدرات الدولة الاقتصادية بسيطرتهم على مقاليد السلطة، فإذا كانت النخبة الحاكمة فاسدة، فإن مطلب الإصلاح أصبح غير كاف، ولذا يلجأ الشعب إلى التصعيد للوصول إلى الإصلاح السياسي، ويليه إصلاح اقتصادي واجتماعي يستهدف تغييرا كليا يضمن غايات العدل الاجتماعي وتوزيع الثروات والدخول، من دون تفرقة، وهذا بالطبع يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الثورات.

ولذلك فإن الحكومات يجب أن تعمل بسياسات تأمين الحياة الكريمة للشعوب أولا، و ضمانات مستقبل الأجيال القادمة، وذلك من خلال توفير فرص العمل وتنشيط القطاعات المنتجة محليا، ودعم القدرة على المنافسة، وهذا يتطلب مزيدا من المشروعات لاسيما الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تستوعب جيوش البطالة في هذه البلدان. علاوة على ذلك، فإن دول "الربيع العربي" أغلبها دول تعتمد على قطاع السياحة، وهو القطاع الذي تأثر كثيرا، وحقق خسائر كبيرة لم تشمل فقط البلدان التي هزتها رياح التغيير، بل طالت تلك التي ظلت بعيدة عن تغيير الأنظمة.. وشملت الخسائر مصر وتونس واليمن وسوريا، إضافة إلى دول أخرى لم تستطع أن تنأى بنفسها عن التأثر بما يجري في جوارها كلبنان، والمغرب والأردن وهي دول تشكل السياحة العربية والخارجية إليها مصدراً رئيسا للدخل القومي، ومصدر دخل لأعداد ضخمة من العاملين في هذا الحقل من الشعوب. إلى سوق العمل. ويقدر البنك الدولي أن المنطقة ستكون بحاجة إلى توفير 40 مليون فرصة عمل جديدة، خلال عقد من الزمن، بهدف تجنب أن يؤدي العامل الديموغرافي إلى اضطرابات اجتماعية – اقتصادية وسياسية.[11]

ووفقا لتقرير أصدره البنك الدولي عام 2015 بعنوان ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الإدماج من أجل التعافي ، يتوقع أن تواجه ليبيا التحدي المزدوج الذي تشترك فيه بقية بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو الحاجة إلى وظائف أكثر احتواءً ومؤسسات مستقرة لتسهيل نمو القطاع الخاص، بعد أن تستقر الأوضاع الأمنية تماما، والتحدي الأكبر أمام اي حكومة انتقالية هو إعادة إدماج الشباب الذي يعاني البطالة والمقاتلين ممن انخرط في الميليشيات العسكرية في مختلف الفترات تمهيدا للسلام والاستقرار.

و بحسب التقرير تعود تحديات التشغيل وإقامة المؤسسات في ليبيا إلى أساس هيكلة الاقتصاد وتغيير المجتمع على مر العقود، فليبيا لديها ثاني أعلى معدل للبطالة في العالم بحسب التقرير، 19٪ حتى الفترة 2012-2014، ارتفاعا من 13٪ في عام 2010. ومعدل البطالة بين الشباب الليبي (الفئة العمرية 15-25) أعلى من ذلك بكثير إذ يصل إلى 48٪، كما هو الحال بين النساء، 25٪. ويذكر حوالي 30٪ من الشركات أنها تجد صعوبة في العثور على ليبيين مؤهلين.

إن هدف هذا التقرير هو عرض تقويم لسوق العمل في ليبيا ومناقشة استراتيجية التوظيف الأوسع نطاقا، وذلك باستخدام مسوح القوى العاملة الوطنية وبحوث نوعية متعمقة مع الباحثين عن عمل الشركات في ليبيا خلال عامي 2012 و2014. وحتى في ذلك الوقت، عندما كانت الشركات الليبية تشعر بالتفاؤل نسبيا في عام 2012، حين كانت أسعار النفط لا تزال مرتفعة، كان يجب أن يزيد معدل النمو المتوقع وهو 6٪ للفترة 2012-2014 مرتين لاستيعاب الليبيين الراغبين في دخول سوق العمل. غير أن التقرير يشير الي أن:

تعترف مجموعة البنك الدولي بالبرنامج الليبي للإدماج والتنمية المعروف بهيئة شؤون المحاربين سابقا كمؤسسة حيوية تقوم بمهام إعادة ادماج وإعادة توظيف العمل ليبيا وخاصة للمحاربين.

في تقريرهم "ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي" يشيرون إلى أن البرنامج الليبي للإدماج والتنمية قد أحرز تقدما جيدا جدا على الرغم من التحديات في ليبيا.[12]

فقد كان معدل البطالة آخذاً في الارتفاع حتى قبل أن تعكس ثورة عام 2011 بعض المشاكل الجوهرية، فسكان ليبيا البالغ عددهم نحو 6 ملايين نسمة (قبل عام 2011) نشؤا وهم يعتمدون على هبات الدولة الريعية. وكان دعم الغذاء والطاقة والإسكان هائلا بالنسبة للدعم المُتاح في بقية بلدان المنطقة، وقبيل اندلاع الصراع الحالي في منتصف عام 2014، بلغ حجم القوة العاملة حوالي 1.9 مليون شخص، وكانت الغالبية العظمى من العمال في القطاع العام (77٪). ولم يكن يعمل في الزراعة، التي ازدهرت في عهد ما قبل القذافي، سوى 1٪ فقط من القوى العاملة في ليبيا وفي الصناعة (النفط أساسا) أقل من 10٪، والنسبة الباقية تعمل في قطاع الخدمات.

ومع محدودية مهارات العمل لدى المواطنين، كان يوظف غير المواطنين في وظائف تتطلب عمالة ماهرة وكذلك تلك التي لا تتطلب عمالة ماهرة، وكان الأجانب يشكلون ما يقرب من نصف القوى العاملة في ليبيا وعددها 2.6 مليون شخص حتى عام 2011، حين هرب منهم حوالي مليون شخص، و منذ أن تراجعت أسعار النفط في أواخر عام 2014، يشهد الاقتصاد الليبي حالة ركود، وأدت الهجمات على حقول النفط إلى انخفاض إنتاج النفط إلى حوالي ربع ما كان عليه.

بشكل عام، ترى الشركات النفطية أن دورات أعمالها تستأنف حركتها، وتشعر بالتفاؤل بشأن النمو على المدى القصير والمدى البعيد. وكان هذا التفاؤل هو الحال في كل القطاعات باستثناء التشييد الذي لم يتعاف منذ توقف المشاريع الحكومية الكبيرة، وذكر العديد من الشركات أنها تعيّن موظفين ليبيين، وقام بعضها بتعيين عمالة ليبية بدلا من العمالة الأجنبية، وأعربت العديد من الشركات عن استعدادها لدفع تكلفة التدريب.

وعلى ذلك، ومع إهمال الزراعة وتقييد القطاع الخاص، أين يمكن تهيئة فرص عمل جديدة ؟

يقول التقرير إنه من أجل دعم الاستقرار و تمهيد الطريق للتعافي بعد انتهاء الصراع، فإن التجارة والخدمات والسياحة والتصنيع الزراعي كلها مجالات ممكنة لإيجاد فرص عمل والتدريب في أثناء العمل في الشركات ومشاريع ريادة الأعمال .

ويوضح أيضا أن المبادرات يمكن أن تبدأ الآن. فالشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص آخذة في الانتشار على المستوى المحلي واستمرت في العمل حتى أثناء الصراع الحالي. وفي طرابلس، على سبيل المثال، افتتح المجلس البلدي المحلي ومنظمة غير حكومية مركزا للتوظيف في عام 2014 وبدأ تعيين الشباب في الشركات، وفي أواخر 2015 حشد المستثمرين في منتدى لدعم رواد الأعمال الشباب الراغبين في التوسع.

على خلفية هذه التطورات، يتضمن تقرير البنك ثلاث توصيات رئيسية كي يدرسها صناع السياسة الليبيون، ولاسيما الأطراف الفاعلة المحلية، حتى مع استمرار الأزمة وهي:

- إنشاء نظام تعاقد للشراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض تعزيز ريادة الأعمال وإيجاد فرص العمل يمكن أن يوفر الحوافز اللازمة لتحفيز خلق فرص عمل في القطاع الخاص. وقد تتحقق فائدة كبيرة من التدريب في أثناء العمل، الذي نجح في المكسيك خلال أزمة التوظيف وفي البوسنة والهرسك بعد الحرب عندما كانت هناك حاجة

[11] تقرير-مجموعة-البنك-الدولي-بعنوان تقرير سوق العمل في ليبيا، الإدماج من أجل التعافي https://lprd.gov.ly/blog/2016/01/04/ .

[12] تقرير البنك الدولي ، المرجع السابق.

لتوفير فرص عمل لحوالي 300 ألف جندي سرحوا. ويعتبر استهداف الشباب ذوي المهارات المقبولة والمقاتلين السابقين والنساء عنصرا مهما للغاية.

- من وجهة نظر العاملين والشركات في ليبيا على حد سواء، فإن اللوائح التي تفرض عقود عمل أكثر جاذبية من شأنها أن تجعل العمل في القطاع الخاص أكثر جاذبية، الأمر الذي قد يساعد في جذب استثمارات جديدة. كما أن العقود التي تتيح حوافز لتدريب العاملين واستبقائهم وتعمل على تحسين الأمن الاجتماعي للمواطنين وغير المواطنين على السواء قد تساعد المستثمرين على اجتذاب المواهب المطلوبة من القطاع العام.
- إنشاء قاعدة بيانات مجمّعة ونظام معلومات موحد سيمنح القطاع العام وأرباب العمل والباحثين عن عمل على حد سواء ما يحتاجونه من دعم.

وقال التقرير: "عندما وجدت ليبيا نفسها فجأة بدون القذافي في أكتوبر/تشرين الأول 2011، كان نظام الشؤون المالية العامة لديها بالكاد يعمل. يجب إنشاء إدارة عامة حديثة، غائبة عن البلاد مدة 40 عاما." وعلى الرغم من أن العمل الحقيقي في الاقتصاد الليبي سيبدأ حين تتحقق المصالحة السياسية الكاملة، يمكن طرح بعض المبادرات الآن للمساعدة.

ويقدر صندوق النقد الدولي أن دول "الربيع العربي" ستكون بحاجة إلى مساعدات مالية بقيمة 160 مليار دولار خلال السنوات الأربعة المقبلة، لمواجهة التحديات في المدى القصير. وبالإضافة إلى الضرورة الملحة لدعم ميزان المدفوعات والمالية العامة للاقتصاديات العربية المتأثرة بالاضطرابات، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن اقتصاديات المنطقة ستكون بحاجة إلى المرور بما يسمى "الانتقال الجذري" في نماذجها الاقتصادية، بهدف ضمان إيجاد حلول للتحديات الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية التي أطلقت الثورات.

ويتلخص الحل بأن يكون النمو الاقتصادي مدفوعا بعوامل داخلية، تستفيد منه أكبر قدر من الشرائح الاجتماعية. وهو ما لم يكتسب أولوية في السياسات السابقة. فالمكاسب الاقتصادية التي كانت تحققها الشركات المهمة والقطاعات الرئيسة، كانت محصورة في قلة من المجتمع.

ولذلك فإن على الحكومات المقبلة أن تواجه ضغوطا مرتبطة بتوفير فرص العمل الكافية، لاستيعاب القادمين الجدد أما تونس، التي شهدت أولى ثورات "الربيع العربي"، فما زالت تعاني من تراجع الحركة السياحية جراء التأثير السلبي، الذي أحدثته أعمال العنف التي اجتاحت البلاد قبل الثورة وبعدها. ويؤثر تراجع السياحة بالطبع على مستقبل 350 ألف شخص يعملون في هذا المجال أي ما يعادل 10 في المائة من القوى العاملة في البلاد. وتشير آخر التقديرات إلى أن تونس تستقبل سنوياً 7 ملايين سائح تجتذبهم الشواطئ والغابات والمناطق الصحراوية، وهذا العدد من السياح يعطي تونس 6 في المائة من إجمالي ناتجها القومي.

أما بالنسبة لمصر فتلعب السياحة دورا مهماً في الاقتصاد المصري، وفي السنوات الأخيرة باتت مصر واحداً من أفضل 18 مقصداً سياحياً على المستوى العالمي، ويكفي عرض بعض الأرقام لمعرفة الدور الحيوي للسياحة في مصر، ففي العام الماضي زارها نحو 12 مليون سائح ما حقق دخلاً للموازنة يتجاوز 12 مليار دولار، إضافة إلى مكاسب كبيرة حققتها الصناعات الأخرى القائمة على السياحة مثل الفنادق وشركات السياحة وغيرها، وتشير الإحصاءات إلى أن واحدا من كل 6 مصريين يعملون في قطاع السياحة، لكن أحداث ثورة يناير وما تلاها، جرت على القطاع السياحي خسائر فادحة بعد تراجع أعداد السياح، وتراجع معدلات الإشغال الفندقي إلى ما بين 10 و15 %.

أما بالنسبة لليبيا، فليس من السهل وضع ملامح رؤية ليبية جديدة، حيث إن ذلك يحتاج إلى جهود مكثفة على مستوى ليبيا ككل. ومن الممكن الاستعانة واستشارة منظمات متخصصة في هذا الشأن على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية حتى توضع معالم رؤية تأخذ بليبيا الجديدة إلى بر الأمان. ولكن تبني أية رؤية جديدة لليبيا بعد ثورة 17 فبراير يتطلب القيام بإصلاحات في مجموعة قطاعات مهمة ستساهم في نهاية المطاف في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية-الثقافية ألمنشودة، حيث تحدد أهدف إجرائية مثل :

- تحديد معدل النمو السنوي من 8-10.%.
- القضاء على البطالة.
- إعادة الإعمار وتحسين البنية التحتية والخدمات اللازمة.
- اجتذاب الاستثمار، وتطوير التقنية .

إن تحديد مثل هذه الأهداف يتطلب التركيز في الخطة الفرعية الأولى مثلا على قطاعات: الخدمات والسياحة والتجارة والصناعة والقطاع المالي.

إن الزيادة الملحوظة في أسعار النفط مع قيام ثورات الربيع العربي في بداياتها، وما تلاها من انهيار نتيجة تردي الأوضاع الأمنية، قد لفت انتباه الباحثين والسياسيين والاقتصاديين معاً إلى مدى تأثير النفط على العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية، لاسيما ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الاحتياطي المتاح من النفط والغاز والكمية المعروضة منهما من ناحية، والطلب العالمي المتزايد على الطاقة من ناحية أخرى. فالشارع الليبي الذي استبشر بثورة فبراير و بعوائد نفط مرتفعة يتساءل مثلا عن مدى إمكانية الاستفادة من هذه العوائد في تحقيق التنمية الشاملة؟

فمن المعروف أن النظام السابق (عهد القذافي) كان يستأثر بعوائد النفط ، وبالتالي فإن ليبيا مازالت تصنف كدولةً متخلفة تفتقر إلي بنية تحتية عصرية وخدمات راقية تتمشى وعالم الألفية الجديدة ، وبالرغم من أن العديد من الدراسات قد توقعت ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة لعدم توافق الطلب العالمي مع سوق النفط، إلا أن ارتفاع أسعار النفط في الألفية الثالثة، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، وقيام ثورات الربيع العربي قد وصلت إلى مستويات لم تكن متوقعة من قبل، حيث تجاوز سعر برميل النفط المائة دولار مع أواخر عام 2010. فعلى الرغم من أن الانتاج الليبي للنفط قد توقف بالكامل في أثناء ثورة فبراير، إلا أن الانتاج قد عاد بشكل تدريجي منذ إعلان التحرير في 23-10-2011. والآن يتوقع الليبيون والليبيات عودة إنتاج النفط إلى سابق عهده، إن لم يكن أكثر من ذلك بكثير الأمر الذي سيوفر السيولة ويساهم في تنفيذ خطط تنموية شاملة ستأخذ بليبيا إلى مصاف البلدان النامية الأكثر تقدما، لاسيما بعد اللقاء التاريخي بين المشير خليفة حفتر والسيد فايز السراج في أبوظبي برعاية إماراتية مصرية في مايو 2017، مما يبشر بانفراج الأزمة العسكرية، و السياسية في ليبيا.

تؤكد الأدبيات تعدد الأسباب التي أدت إلى فشل الدول النامية في تضييق هوة التخلف بينها وبين الدول المتقدمة، نتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية. فبعضهم يؤكد أن غياب الديمقراطية كان ومازال يعتبر سبباً معرقلاً لتحقيق النمو الاقتصادي. فعلى الرغم من أن النظم الشمولية والديكتاتورية قد مكنت مثلاً دول المعسكر الشرقي سابقاً من تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الديمقراطية تعتبر بالنسبة لبعض الباحثين الوسيلة الأكثر التصاقا بتحقيق التنمية الاقتصادية. ويلاحظ أن انهيار الشيوعية وتبني الديمقراطية، مكن دول أوروبا الشرقية من تحقيق معدلات أفضل للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي يدعم وجود علاقة بين المتغيرات السياسية والاقتصادية في عالمنا المعاصر.

وطالما أن ليبيا تشهد الآن عملية تحول ديمقراطي وإمكانية ارتفاع في الصادرات النفطية، عليه يطرح الجميع سؤالا مشروعا ألا وهو: كيف ومتى تتحقق التنمية الاقتصادية في ليبيا الجديدة؟ إن محاولة الإجابة على التساؤل السابق تقودنا عموما إلى التعرف على أبرز العوامل السياسية والاقتصادية التي تعيق عملية التنمية الشاملة في ليبيا وبقية البلدان النامية.

وهناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية التي تؤثر على عملية التنمية في ليبيا وبقية دول العالم الأخرى، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الفساد، وتذبذب أسعار النفط وبقية المواد الأولية الأخرى.

فالفساد السياسي والإداري يؤثر بشكل ملحوظ على عملية التنمية

الاقتصادية، نظراً لأن اختلاس الأموال أو تهريبها الضخمة إلى الخارج المعروفة "بغسيل الأموال" تؤثر على طبيعة الأداء والنمو الاقتصادي. ويلاحظ في هذا السياق، أن النظام السابق جعل الفساد ثقافة، الأمر الذي سيجعل عملية التخلص منه تحدياً كبيراً لليبيا.

وبرغم ذلك، تبقى احتمالات إحداث تغير إيجابي في الاقتصاد الليبي قائمة للاعتبارات التالية:

- توفر الطاقات البشرية شابة، التي تمكنها من تحقيق أهداف التنمية الشاملة والتغلب على التحديات التي تراكمت قبل الثورات أو نتيجةً لها، والأمر يتطلب تحرير الاقتصاد وإطلاق روح المبادرات الفردية لدى الشباب وتوفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية .
- الوعي بأهمية التعاون الاقتصادي الحقيقي، واستهداف البناء الديمقراطي الحقيقي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن العنصر البشري في كل المجتمعات يمثل عصب التنمية والنهوض، وهذا لا يحقق غاياته إلا بالعدل الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على كل مظاهر الفساد .
- مطالبة متخذي القرار بالتجرد من الدوافع والطموحات الشخصية، والعمل من أجل الشعوب التي عانت طويلاً. وعلى الحكومات الانتقالية أن تراعي:
- عامل الزمن والوقت، الذي يمكن أن يمنحه المواطن للحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية، وتحقيق مطالب الثورة .
- العامل الثاني يتعلق بضعف مؤسسات الدولة التي تقوم على تنفيذ عملية التحول والانتقال إلى الوضع الجديد سياسيا واقتصاديا.
- أما العامل الثالث فيتعلق بقلة الموارد المالية المتوافرة لتمويل مرحلة التحول الحرجة بسبب فقد الموارد نتيجة للفساد المالي والإداري وتفاقم حجم الديون الخارجية والمحلية، التي تمثل فقدا لمقدرات المواطنين والأجيال القادمة.

6. الخلاصة

رغم التباين في المؤشرات إلا أن أبرز أسباب الاحتجاجات التي أدت إلى ثورات الربيع العربي، كانت محكومة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المزري، زد عليه الاستهتار السياسي والاستبداد وانعدام قيمة المشاركة ، الذي أظهره بوضوح سلوك الأنظمة الحاكمة، على امتداد عقود طويلة، وأدى إلى تفاقم مظاهر البطالة والفقر والفساد والتخلف، وتراكم إثره الغضب الشعبي الناتج عن الإحساس بالهوان وانتهاك الكرامة الإنسانية وما أدى إليه كل ذلك من التجاوب المجتمعي وتسارع الأحداث وتزامنها في ثورات الربيع العربي، ولأننا لا نستبعد التأثيرات الخارجية للمصالح الدولية ، فإن علينا إثارة سؤال هو: كيف نستنتج الحلول لتفعيل إسهام الاقتصاد في بناء تعاون فعال بين دول الربيع العربي ولاسيما مصر وليبيا وتونس، بدلا من التجاذب السياسي وإهدار المقدرات، وزعزعة العلاقات للعديد من الأسباب التي يطول شرحها ؟

فهذه الدول تمتلك مقدرات بشرية شابة ومتعلمة، إضافة إلى ثروات وقدرات وخبرات في الداخل ومن الخارج قادرة علي القيام بتلمس مستهدفات التنمية في هذه الدول ، وقد لوحظ أن ثورات الربيع العربي عززت الروح الوطنية وكانت حلما لإعادة كثير من القدرات المهاجرة ، والقادرة علي توظيف إمكانياتها في مختلف مفاصل الدولة الجديدة وعلى كل المستويات السيَّاسيَّة والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وضرورة إسهامها في البناء والتعمير. ولمحاولة البحث في الحلول السريعة التي من شأنها أن تدفع بشعوب هذه الدول إلى تحقيق قدر من الرفاه الاقتصادي، بتوفير فرص العمل للشباب والدخول في برامج شراكة إنتاجية ذات أبعاد استراتيجية لو تحققت العدالة وأسست علاقات العمل وقننت، وتحققت شروط الأمن ، فإنه من الممكن وضع خطة وطنية ذات أبعاد تحتكم الى التكامل الاقتصادي لرفع المعاناة عن شعوبها؛ يراعى فيها:

- وجود مصالح مشتركة وأسباب مقنعة توفر فرصاً وبدائل لبناء علاقات شراكة بين هذه البلدان.
- وجود قيم مشتركة و توجهات سياسية ومصالح وطنية ذات أبعاد إقليمية ودولية تساعد علي العمل الاقتصادي المشترك.
- ربط علاقات الشراكة بالانتماءات الوطنية الشعبية وليس بنظم وأجندات حزبية قابلة للتغيير عبر تداول السلطة.

إن وجود هذه الاعتبارات واستقرار صيغ العمل الاستراتيجي وفقا لها لا يستبعد أبدا وجود بدائل إقليمية ودولية أخرى، يكون التعاقد معها علي أساس الالتزامات المترتبة علي العلاقات الثنائية والوفاء بالمصالح الوطنية، سواء كان ذلك مع دول أو مع تكتلات وذلك للوصول إلى الأهداف المشتركة، مع توفير مناخات الثقة في العمل المشترك القائم علي بدائل واضحة وأهداف قابلة للتحقق ومنها:

- ضرورة تقليص المرحلة الانتقالية في هذه البلدان والوصول الى طموحات الناس في الوصول لحكم ديمقراطي يوفر مناخا اقتصاديا يسهم في الاستفادة القصوى من عوائد الثروات الوطنية، في ليبيا خاصةً .
- اتباع سياسة نفطية وطنية قادرة على استيعاب الصناعات النفطية التي توفر سوقا للعمل لباقي بلدان الربيع غير المصدرة للنفط، وهي سياسات من شانها أن توفر منتجات تكرير النفط وسوق السلع النفطية، بديلا عن بيع النفط الخام وما يجلبه من سياسات تبعية وريعية.
- دسترة العدالة الاجتماعية ، و تعزيز النمو الاقتصادي لمصالح الفقراء وزيادة فرص العمل والأجور، والتوسع في المشروعات الصغرى والمتوسطة لتعزيز التنمية البشرية، وتفعيل دور المنظمات المجتمع المدني للقضاء على الفقر والبطالة والأمية وتفعيل العدالة وكفالة الحق في التعليم والرعاية الصحية والسكن والبيئة السليمة.
- العمل وطنيا ومع كل الأطراف الإقليمية والدولية على استجلاب الخبرات والاستعانة بها لإقامة اقتصاد قوي عادل يسمح بتكافؤ الفرص، ومواجهة سياسة المركزية والتهميش التي تشكو منها بعض المناطق، نتيجة التباين في برامج التنمية الاقتصادية والمكانية.
- التوسع في برامج التأمينات والتعويضات عن الأضرار، وتأسيس شركات الأمان الاجتماعي والاقتصادي وصناديق التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، والابتعاد عن سياسات الهبات والدعم لاسيما في ليبيا التي تعتمد مبالغ طائلة لدعم المحروقات والسلع الاستهلاكية مما يساعد علي إهدار المال العام ويهدم سياسات الاستثمار والتوفير.

وفي كل الأحوال وبالعودة إلى تعافي الاقتصاد الليبي فإن التقارير الدولية ولاسيما الصادرة عن المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2016، تشير إلى أنه:

(من المنتظر أن يُسجِّل إجمالي الناتج المحلي في ليبيا زيادة نسبتها 22 في المائة. إلا أن عجوز موازين المالية العامة والحساب الجاري ستستمر في 2016، إذ إن عائدات تصدير النفط لن تكفي لتغطية النفقات المقررة في الميزانية وتكاليف الواردات التي يُحرّكها الاستهلاك. وسيُبقِي هذا عجز الميزانية عند نحو 60 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري عند 70 في المائة من الإجمالي. وعند بلوغ إنتاج النفط طاقته الكاملة، من المتوقع أن يتعافى النمو بنسبة 46 في المائة في عام 2017 و15 في المائة في 2018 قبل أن يستقر عند مستوى يتراوح بين خمسة و5.5 في المائة بعد ذلك. وستشهد موازين المالية العامة والحساب الجاري تحسُّنا كبيرا، ومن المتوقع أن تُسجِّل الميزانية العامة فوائض من عام 2018 فصاعدا، وسيتراجع عجز ميزان الحساب الجاري تدريجيا إلى أقل من 0.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2019. وستبلغ احتياطيات النقد الأجنبي في المتوسط نحو 22 مليار دولار في فترة 2017-2019) .[13]

وبرغم التفاؤل فإن ليبيا تضررت فيها مختلف القطاعات الاقتصادية بشدة

[13] ليبيا الآفاق الاقتصادية للعام 2016. انظر في:
http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-outlook-spring-2016

نتيجة الصراع السياسي والعسكري، الذي فرضت عليه الأوضاع الأمنية الركود 2015. وما زالت الظروف الأمنية، وشبه الحصار للمنشآت الأساسية للنفط يُضعِف جانب العرض من الاقتصاد الذي انكمش بنسبة 10% في 2015. وانخفض إنتاج النفط الخام لأدنى مستوى له إلى نحو 0.4 مليون برميل يوميا أو ربع الطاقة الإنتاجية للبلاد. واستمر ضعف القطاعات غير النفطية بسبب انعدام توريد المستلزمات المحلية والأجنبية، ونقص التمويل. وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى 9.2 في المائة في 2015، فيما يرجع أساسا إلى زيادة نسبتها 13.7 في المائة في أسعار الغذاء. وأدَّى نقص التمويل اللازم للواردات (لاسيما الأغذية المدعومة) إلى نقص السلع واتساع نطاق السوق السوداء، وانهيار العملة المحلية أمام العملات الأخرى، إضافة إلى سحب المدخرات النقدية وعدم إعادتها للمصارف لعدم وجود الثقة في الظروف المحيطة، مما ادى إلى نقص في السيولة بالمصارف، وتنامي احتجاجات المواطنين وترقبهم للخلاص. وهذه الإشكاليات تعيدنا الى موضوع الدراسة الذي يركز علي الاقتصاد وتعافيه لضمان الاستقرار في ليبيا.

7. قائمة المراجع:

اولاً: الوثائق

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2010م.
2. تقرير البنك الدولي حول: سوق العمل في ليبيا، الإدماج من أجل التعافي 2016.
3. الشيماء عبد السلام إبراهيم، العوامل الداخلية والاقتصادية لثورة 25 يناير في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة 2015.

ثانياً: الكتب

1. توماس كون/ ترجمة: شوقي جلال ، بنية الثورات. سلسلة عالم المعرفة 168 (الكويت/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) 1992.
2. جان جاك روسو . ترجمة/ عادل زعيتر، العقد الاجتماعي (مصر/ مؤسسة هنداوي للعلوم والثقافة) 2015 .
3. مجموعة بحاث، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) .

ثالثاً: الدوريات:

1. مجلة المجلة اقتصاديات دول الربيع العربي(الواقع والآفاق)، أحمد حلمي عبد اللطيف. عدد يناير 2013

رابعاً: المواقع الالكترونية:

1. http://www.albankaldawli.org/ar/region
2. www.majalla.com/arb/tag/economicS
3. سالم زواوي, سبب أحداث العنف في تونس http://www.shabwaonline.com
4. محمد عاشور مهدي، في أسباب الصراع المسلح في ليبيا، تقارير ومقالات علي http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm
5. مزيد من البيانات التفصيلية عن الأوضاع الاقتصادية في موقع وزارة المالية على الإنترنت http://www.mof.gov.ly
6. تقرير-مجموعة-البنك-الدولي https://lprd.gov.ly/blog/2016/01/04/
7. مجلة الآفاق الاقتصادية، ليبيا 2016 http://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economicS-2016.